على ما جاء في كلمة القاضي السابق حاييم كوهين، بقوله: «إن مثل هذا الوصف لوجودنا في المناطق المحتلة سيستغله، أيضاً، الذين ينادون بتسوية اقليمية في المناطق المحتلة، وسيستعمل هذا الوصف الذي ورد على لسان قاضي ذي مكانة واسم كبيرين من قبل اعدائنا، وحتى من قبل اصدقائنا الذين يرغبون في خروجنا من الضفة الغربية، وسيسهل هذا الوصف على اصدقائنا بالتحديد للعمل ضد اسرائيل وضد المعراخ أيضاً، عندما تكون مثل هذه الحجة بين ايديهم» (هآرتس، ٢٦/٢/١٩٨١).

وفي اطار مصادرة الاراضي، ذكر سمير عبدالفتاح زيادة، سكرتير «لجنة الصدقة» في قرية فرخة الواقعة بالقرب من مستوطنة اريئيل، في المؤتمر الصحفي الذي عقد في القدس يوم ٢٢/٢/١٩٨١، أن الحكم العسكري صادر، في الاونة الاخيرة، من أجل توسيع مستوطنة اريئيل، ٤٢ ألف دونم من اراضي خمس قرى في المنطقة (حارس، سلعا، فرخة، برعين وتفوح). واضاف أن ٨٠٪ من هذه الاراضي مزروعة، إذ أن الفلاحين يستغلونها كمراع لمواشيهم، وأن اوساطاً امنية تهدد السكان المحليين كي لا يعترضوا، أمام المحاكم المختصة، على مصادرة اراضيهم (المصدر نفسه، ٢٣/٢/١٩٨١).

ومن ناحية أخرى، أعلنت السلطات الاسرائيلية أن ٢٠٠ ألف دونم صودرت في الضفة الغربية. وأنها اجرت، للمستوطنين اليهود، ٣٦ ألف دونم منها كانت قد صودرت منذ تموز (يوليو) الماضي. وتطلق الحكومة الاسرائيلية على ٢٠ ألف دونم، من الأراضي المصادرة، وصف «أراض اميرية».

إلا أن المحاميين الياس خوري وفيليتسيا لانغر اللذين يتوليان الدفاع عن اصحاب الاراضي العرب، أعربا عن الاعتقاد بأن هذا الرقم أقل بكثير من الواقع، وذكرا انهما يتوليان المرافعة في دعاوى تتناول ٤٠ ألف دونم توصف بـ «أراض أميرية»، مشيرين إلى أن الارقام التي اعلنتها السلطات الاسرائيلية، لا تتضمن الاراضي المصادرة لأسباب عسكرية أو الاراضي المحيطة بالمستوطنات والتي تمنع اعمال البناء فيها.

اجراءات قمعية ضد المواطنين العرب

تتكاثف الاجراءات القمعية والارهابية، من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي، ضد سكان المناطق المحتلة؛ وذلك كاجراء انتقامي بسبب تأكيد هؤلاء على تمسكهم بأرضهم وعدم تفريطهم بالحقوق الوطنية ورفضهم الاحتلال.

وفي اطار هذه الاجراءات، فرض منع التجول، يوم ٣١/٣/١٩٨١، على مخيم الدهيشة الذي يقع جنوب بيت لحم، بعد أن قام بعض الشباب برشق دورية للجيش الاسرائيلي بالحجارة. وإثر هذا الحادث الذي أدى إلى اصابة جندي اسرائيلي بجروح طفيفة استدعي العديد من الشباب للتحقيق في دائرة الحكم العسكري في بيت لحم (هآرتس، ١/٤/١٩٨١).

ومن جهة اخرى، رفض الحاكم العسكري في منطقة نابلس السماح لاهالي قرية روجيب، قضاء نابلس، بربط قريتهم بشبكة كهرباء بلدية نابلس، وطلب منهم الاشتراك في الشبكة القطرية الاسرائيلية. وأصدر قراراً بتفكيك المحول الكهربائي الذي يربط القرية مع شبكة كهرباء نابلس. وقدرت الخسائر التي لحقت بأهالي القرية، نتيجة لهذا الاجراء الاسرائيلي، بعشرين ألف دينار؛ وهو المبلغ اللازم لانشاء شبكة كهرباء جديدة (وفا، ٢٧/٢/١٩٨١).

وفي مدينة البيرة، فرض حظر التجول على حي الشرقة، ذلك لمدة أربعة أيام، في وقت تستمر فيه سلطات الاحتلال باغلاق الطرق الرئيسية في الحي، وفي اجبار السيارات على المرور عبر الطرق الفرعية. كذلك تقوم السلطات باغلاق جميع المحلات التجارية في الحي، محذرة اصحابها من أنها ستلجأ إلى تنفيذ «الاجراءات الرادعة في حال مخالفة ذلك» (المصدر نفسه).

وفي مدينة غزة، تستمر سلطات الحكم العسكري، منذ أكثر من شهر، باغلاق أكثر من ثلاثين محلاً تجارياً في المدينة؛ وذلك كاجراء انتقامي في اعقاب قيام الفدائيين بالقاء قنابل يدوية، استهدفت سيارة عسكرية مخصصة لنقل الجنود (المصدر نفسه).

كذلك، استدعى قائد الضفة الغربية، اللواء